أثر التعدّي واللزوم في تنوّع المصادر الثلاثية

أ.محمود الحسن(*)

تتميز الأفعال الثلاثية المجرَّدة بكثرة مصادرها وتنوعها، إلى درجة أن النحاة لم يجدوا لتلك المصادر قياساً يضبطها، أو قاعدة تلمّ شعثها، وتجمع متفرقاتها. وهذا الواقع اللغوي هو الذي دفع العلماء إلى القول بأن تلك المصادر سماعية، ولا تخضع للقياس. والحق ما ذهب إليه العلماء، إذ تزيد مصادر الأفعال الثلاثية المجرَّدة على السبعين، وتزيد أبنيتها على الثلاثين.(١) وأمام هذا العدد الكبير يعجز القياس عن الضبط، ويتهاوى الأمل بإيجاد قاعدة مطردة يُستعان بها لمعرفة الصوغ الدقيق للمصادر.

(*) عضو الهيئة الفنية في مجمع اللغة العربية بدمشق.

(١) ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل. مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ، ٦: ٤٧. المصدر لفظ يدل على حدث، ويُستعمل في التراكيب اللغوية دالاً على معنى. أما البناء المصدري فهو صورة لفظية توازن المصدر من الناحية الشكلية، أي في عدد الحروف ونظام الحركات، لكنه لا يُستعمل في التراكيب ولا يدلّ على معنى، وتتألف حروفه من (ف ع ل) في موازاة الأحرف الأصلية للمصدر، إضافة إلى الزوائد التي يحتويها المصدر. فالنَّصْر والإبْداع والاحتِرام مصادر، أما: الفَعْل والإفْعال والافتِعال فأبنية مصدرية توازن المصادر السابقة من الناحية الشكلية. ونظراً إلى أن البناء يجيء عليه أكثر من مصدر، لذلك كان عدد المصادر يفوق عدد الأبنية المصدرية. فـ«الفَعْل» مثلاً بناء مصدري تجيء عليه عدة مصادر ثلاثية منها ما هو مصدر لـ«فَعَل» كالعَجْز والضَّرْب، ومنها ما هو مصدر لـ«فَعِل» كالسَّمْع، ومنها ما هو مصدر لـ«فَعُل» كالظَّرْف.

وأمام هذه الحقائق يصبح من العبث البحث عن قياس يضبط أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجرَّدة، كما هو الشأن في أبنية المصادر فوق الثلاثية المجرَّدة. وكل ما يمكن إضافته إلى المسألة هو محاولة تفسير أسباب هذا التنوُّع في أبنية المصادر الثلاثية، في ضوء ظاهرة اللزوم والتَّعدي، لأن إدراك أسباب هذا التنوع، ومنها اللزوم والتعدّي، كفيل بتفسير طبيعة اللغة، ومعرفة الاعتبارات التي تحكَّمت بصوغ الألفاظ وتنوُّعها، وفهم السنن التي تجري عليها الشعوب، لا سيما العرب، في وضع اللغة والتصرف بأبنية ألفاظها.

وتأتي أهمية مثل هذه الدراسة من أنها تسعى لتفسير واقع لغوي يعيشه كلُّ من يتكلَّم العربية أو يدرسها، إضافة إلى أن نتائجها قد تستفيد منها الأبحاث التي تُعنى بالمصطلحات، واللسانيات العامة.

وللنحاة جهود طيبة في دراسة مصادر الأفعال الثلاثية المجرَّدة، فقد أحصوا عددها، وذكروا أبنيتها، وتوصَّلوا إلى ضوابط تُرشد إلى صوغها ومعرفة أوزانها، كما سيظهر لاحقاً، ولكنهم لم يدرسوا أسباب تنوُّعها، وبعدها عن الأقيسة المطَّردة، دراسة عميقة، بل اكتفوا بإشارات عابرة تتعلَّق بأمثلة معدودة. ولذلك لم تتَّصف أحكامهم بالشمول، كما أنها لم تكتسب، في كثير من الأحيان، درجةَ الإقناع.

ومن تلك الإشارات التي أرادوا أن يفسِّروا بها تنوُّع المصادر الثلاثية قولهم مثلاً: الأصل في مصادر «فَعِلَ يَفعَلُ» اللازم أن تكون على «فَعَل» كـ غَضِبَ يَغضَبُ غَضَباً، وفَرِحَ يَفرَحُ فَرَحاً، إلا أنه سُمع فيه: حَرِدَ يَحرَدُ حَرْداً، فخرج هذا المصدر عن باب «غَضِبَ»، لأن الوصف منه يأتي على «فاعِل» أي: حارِد، بينما الوصف من «غَضِبَ غَضَباً» يأتي على «فَعْلان» أي: غَضْبان.(٢)

(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٦: ٤٦.

ومن ذلك قولهم أيضاً: الأصل في مصادر «فَعُلَ يَفعُلُ»، المختصّ باللازم، أن تكون على «فُعُولة» كبُطُولة، أو«فَعالة» كشَجاعة، أو«فُعْل» كنُبْل، إلا أنهم قالوا: شَرُفَ يَشرُفُ شَرَفاً، فجعلوه كالغَضَب لاشتراكهما في عدم التَّعدِّي.(٣)

يتَّضح من هذين المثالَين أن النحاة حاولوا أن يُفسِّروا أسباب تنوّع المصادر الثلاثية، وعدم خضوعها للقياس، ولكن أحكامهم كانت خاصة لأنها تتعلَّق بأمثلة معدودة، ولم تكن عامة فتنطبق على أبنية كثيرة، ولا عميقة فتُفَسَّر في ضوئها الاتجاهات التي سلكتها العقلية العربية في وضع اللغة.

ولعل الرأي السائد بين النحاة أن سبب تنوع المصادر يرجع إلى أن المصادر الثلاثية ما هي إلا أسماء أجناس. ولذلك لم تكن قياسية كاسمي الفاعل والمفعول، لأن الأسماء لا تجري على القياس. قال ابن يعيش: «لم تجرِ المصادر على سنن واحد، كمجيء أسماء الفاعِلِين والمفعولِين، ونحوهما من المشتقّات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس. ولما جرَت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تُحفَظ حفظاً، ولا يُقاس عليها».(٤)

إن هذا التعليل لتنوع المصادر الثلاثية، وبعدها عن القياس، هو السائد بين النحاة، إلا أنه لا يرقى إلى درجة الإقناع، لأن مصادر الأفعال فوق الثلاثية المجردة هي الأخرى أسماء أجناس، مع أنها تخضع في جملتها لقياس مطّرد لا يكاد يشذُّ عنه شيء منها.(٥)

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٦: ٤٦.

(٤) المصدر نفسه ٦: ٤٣.

(٥) الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ):شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥، ١: ١٦٣.

ويمكن تفسير أسباب قياسية المصادر، وخروجها عن القياس، بالنظر إلى الاعتبارات التي تحكَّمت بصوغها. فالمصادر فوق الثلاثية المجردة جاءت قياسية، لأنها وُضِعت وفق اعتبار واحد ذي طبيعة صرفية هو بناء الفعل. ولذلك جاءت المصادر فوق الثلاثية المجرَّدة متفقة في البناء المصدري، حيث اتَّفقت أفعالها في البناء الفعلي. فالإكرام والإعطاء والإقدام مثلاً جاءت على بناء واحد هو «إفْعال»، لأن أفعالها جاءت على بناء فعليّ واحد هو «أفعَلَ».

ولعل ظاهر هذا التعليل يشير إلى ضرورة الدخول في الخلاف المشهور بين الكوفيين والبصريين في أصل الاشتقاق، وربما يوحي باعتماد رأي الكوفيين بأن الأفعال سبقت المصادر في الوضع وأن المصادر اشتُقت منها.(٦) فالأمر ليس كذلك، وليس كما رأى البصريون أن المصدر سبق الفعل في الوجود وأن الفعل اشتُقَّ منه، على إطلاق هذا القول. ولعل الرأي الأكثر إقناعاً هو أن المصادر والمشتقات والأفعال بصورة عامة وُجدت أولاً في الذهن، ثم انتقلت إلى فضاء الاستعمال.

فأما حالها في الذهن فالمصادر هي الأصل الذي يستلزم استحضارُه حضورَ كلِّ ما يتعلَّق به من مشتقات وأفعال في لحظة واحدة، لأنها من ضرورات إدراكه، وأما حالها في النطق والاستعمال فمُرتبطة بحاجة المتكلم، فالفعل ربما استُعمل قبل المصدر، والمصدر ربما استُعمل قبل الفعل. فمعيار السبق في الاستعمال هو الحاجة إلى اللفظ.

قال ابن جني: «اعلَم أن أبا علي– رحمه الله – كان يذهب إلى أن هذه اللغة، أعني ما سبَق منها ثم لحق به ما بعده، إنما وقع كلُّ صدْر منها في زمان واحد، وإنْ كان تَقدّم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدِّم

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١: ١١٠.

على الفعلِ الاسمَ، ولا أن يكون المتقدِّم على الحرفِ الفعلَ، وإنْ كانت رتبةُ الاسم في النفس من حصّة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل، والفعل قبل الحَرف. وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل، أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان. فأما الزمان فيجوز أن يكونوا عند التواضع قدَّموا الاسم قبل الفعل، ويجوز أن يكونوا قدَّموا الفعل في الوضع قبل الاسم، وكذلك الحرف. وذلك أنهم وزنوا حينئذٍ أحوالهم، وعرفوا مصايرَ أمورهم، فعلموا أنهم محتاجون إلى العبارات عن المعاني، وأنها لا بدَّ لها من الأسماء والأفعال والحروف، فلا عليهم بأيّها بدؤوا، أبالاسم أم بالفعل أم بالحرف».(٧)

فللغة مستويان: ذهني معنوي واستعمالي لفظي. والواقع اللغوي لا ينفي التفاعل بين المستوى الذهني والمستوى الاستعمالي للغة، فالمصدر الموجود في الذهن قد يتأثر ببناء فعله فيُعاد صوغه على بناء جديد، وهذا البناء الجديد للمصدر قد يستمرُّ إلى جانب البناء القديم فيُصبح للفعل الواحد أكثر من مصدر، وقد يُلغي البناءَ القديم من حيِّز الاستعمال نهائياً، إذا لم تحتفظ به كتب اللغة. والدليل على ذلك وجود أكثر من مصدر للفعل الواحد، كالغَلْب والغَلَبة والمِغلَبة والغُلُبَّى والغِلِبَّى والغُلْبّة والغَلَبّة والغَلابِية والغِلِبّاء والغُلَبة، وهذه كلها مصادر للفعل: غَلَبَ يَغلِبُ، ووجود بعض المصادر التي هجرها الاستعمال كالرَّغبوت والرَّحموتا مصدري: رَغِبَ ورَحِمَ.

فالمصدر، من حيث دلالته على معنى عقلي، موجودٌ في الذهن قبل المشتقات والأفعال، أما في الاستعمال فالذي احتاج إليه أولُ من تكلَّم اللغة هو الذي استُعمل أولاً، ولا مانع من تأثر كلّ من المستوى الذهني والمستوى

(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان:الخصائص. تحقيق:محمد علي النجار،دار الهدى، بيروت،٢: ٣٠.

الاستعمالي أحدهما بالآخر، وما ينتج عن ذلك من تبدُّل في الأبنية والصيغ. ومن التفاعل بين العقل والواقع تتولَّد المعاني، ومن التفاعل المستمرّ بين المستوى الذهني والمستوى الاستعمالي للغة يمكن تفسير التطوّر الدائم للغة.

بعد هذا العرض يمكن القول بأن المصدر قد يتأثر ببناء فعله، إلى درجة أن بناء الفعل قد يكون هو الاعتبار الذي وُضع المصدر وفقه. وهذا ما حصل في المصادر فوق الثلاثية المجرَّدة. ولعل ابن يعيش أشار ضمناً إلى هذه الحقيقة، دون أن يُصرّح بها، حين عرض رأي كلٍّ من البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، فقال: «واعلم أن الأفعال مشتقة من المصادر. وإنما قُلنا ذلك لأن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: ضَرَبتُ ضَرباً، وذَهَبتُ ذَهاباً، وقَعَدتُ قُعُوداً وكَذَبتُ كِذاباً، ولم تأتِ على منهاج واحد. ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين».(٨)

من خلال هذا القول يُستنتَج أن ابن يعيش يقرُّ ضمناً بأن ما جرى من المصادر على سنن واحد في القياس فإنما هو موضوع على اعتبار البناء الذي عليه الفِعل. وهذا يعني أن المصادر فوق الثلاثية المجردة انقادت للقياس، لأنها وُضعت وفق اعتبار واحد هو بناء الفعل. وربما لم يُصرِّح بذلك خشية أن يُفهَم من كلامه أن المصادر اشتُقَّت من الأفعال، فلا تسلم أقواله من التناقض. أما بعد الذي تقرَّر من تأثر المستوى الذهني بالمستوى الاستعمالي للغة، أو على الأقل أن واضع اللغة حين وضع أبنية المصادر كان عارفاً بما ستكون عليه أبنية الأفعال، فلا حرج في ذلك.

(٨) ابن يعيش: شرح المفصل ١: ١١٠.

أما مصادر الأفعال الثلاثية المجردة فالواقع اللغوي يُظهر أنها لم تخضع للقياس، لأنها وُضِعت وفق اعتبارات متعدّدة، منها ما يتصل بعلم الصرف كبناء الفعل في الماضي، وبناء الفعل في المضارع، والباب الذي ينتمي إليه الفعل، ومسائل الإعلال والإدغام، وبناءي مصدري المرة والنوع.

ومنها ما يرتبط بالعمل الإعرابي كتعدِّي الفعل ولزومه، ومنها ما يتعلق بمعنى الحدث ودلالته. وهذا الاعتبار يُفسَّر بأن بعض المصادر وُضعت باعتبار دلالة الحدث، أو ما يُرادفه، أو ما يُناقضه، أو باعتبار تداخل اللغات.

ولتفصيل ذلك أعرض أولاً ما ذكره النحاة من مصادر ثلاثية وجدوها تنقاد لضوابط واضحة تجعلها تقترب من القياس، ثم أُتبِع ذلك بالتحليل والدراسة، في ضوء المقررات السابقة. وسأكتفي بالأبنية التي تقترب من القياس، لأن الحديث عن جميع المصادر الثلاثية يحتاج إلى بحث مستقلّ.

أثر التعدّي واللزوم في المصادر الثلاثية القياسية

أجمع النحاة على أن مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة سماعية بصورة عامة، إلا أنهم وجدوا أن بعضها ينقاد لضوابط محدَّدة، جعلته يقترب من القياس، فذكروها موزَّعة على أبنية الأفعال في الماضي على النحو الآتي:[٩]

(٩) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ): الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨، ٤: ٥– ٣٧؛ وابن قتيبة: عبد الله بن مسلم (ت٢٧٦هـ): أدب الكاتب. تحقيق: محمد الدالي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٩، ص٦٢٣؛ وابن يعيش: شرح المفصل ٦: ٤٤– ٤٦؛ و ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ): شرح الكافية الشافية، تحقيق: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢، ٤: ٢٢٢١– ٢٢٢٤؛ والأستراباذي: شرح الشافية ١: ١٥١– ١٥٩؛ و ابن هشام، جمال الدين بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ): أوضح= =المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٨، دار إحياء

إذا كان الماضي على «فَعُل»، وهو بناء مختصّ بالفعل اللازم، فالغالب أن تجيء مصادره على «فُعُولة» كبُطُولة وسُهُولة ونُعُومة، أو على «فَعالة» كشَجاعة وصَلابة وفَصاحة. وذكر بعضهم «فُعْل» كحُسْن وقُرْب ونُبْل.(١٠)

وإذا كان الماضي على «فَعِل»، وهو بناء يشترك فيه اللازم والمتعدِّي، إلا أن لازمه أكثر من متعدِّيه،(١١) فالغالب أن تجيء مصادره، في اللازم، على «فُعْلة» إن دلّ على لون كالحُمْرة والصُّفْرة والشُّهْبة، أو على «فَعَل»، وهو الكثير المقيس كالغَضَب والأسَف والفَرَح. والغالب عليه، في المتعدِّي، أن تكون مصادره على «فَعْل» كالفَهْم والسَّمْع والأمْن.

وإذا كان الماضي على «فَعَل»، وهو أخفّ أبنية الفعل وأكثرها استعمالاً، ويشترك فيه اللازم والمتعدّي أيضاً، إلا أن متعدِّيه أكثر من لازمه،(١٢) فالغالب أن تكون مصادره، في المتعدّي، على «فَعْل» كالضَّرْب والقَوْل والبَيْع. والغالب عليه، في اللازم، أن تكون مصادره على «فِعال» إن دلّ على امتناع كالفِرار والجِماح والشِّراد، أو على «فُعال»(١٣) إن دلّ على داء أو صوت كالسُّعال والدُّوار والذُّحار والصُّراخ والبُكاء والنُّباح، أو على «فَعِيل»(١٤) إن دلّ على

التراث، بيروت ١٩٨٦، ٣: ٢٣٦ – ٢٣٧؛ و ابن عقيل، بهاء الدين: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ٢٠٠٥، ٢: ١١٥ – ١١٨.

(١٠) أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨، ٢: ٤٨٩.

(١١) الأستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب ١: ٧٢.

(١٢) المصدر نفسه ١: ٧٠.

(١٣) جعل مجمع القاهرة صيغة «فُعال» قياسية فيما دلّ على داء. مجلة المجمع، العدد الأول، لعام ١٩٣٤، ص ٣٤.

(١٤) قرَّر مجمع القاهرة قياسية اشتقاق المصدر على «فَعِيل» و«فُعال» فيما دل على صوت، لما لم يرد عن العرب. مجلة المجمع، العدد الأول، ص ٣٤-٣٥.

صوت أو سَير كالصَّهِيل والحَفِيف والهَدِير والرَّحِيل والذَّمِيل والدَّبِيب، أو على «فَعَلان»[١٥] إن دل على اضطراب كالخَفَقان والدَّوران والطَّوَفان، أو على «فُعُول» في غير المعاني السابقة كالجُلُوس والخُرُوج والسُّجُود، وهو الكثير الذي عليه القياس.

والغالب في الأفعال التي تدلّ على حرفة أو صناعة أو ولاية، من أي باب كانت، أن تكون مصادرها على «فِعالة»[١٦] كالزِّراعة والخِياطة والصِّياغة والطِّباعة والوِلاية والإمارة.

إن النظر في تنوع أبنية هذه المصادر، وبعدها عن القياس، يوحي بأنها صِيغت وفق اعتبارات متعدِّدة. فهي لم تُوضع على اعتبار البناء الذي يكون عليه الفعل في الماضي وحده، ولا على اعتبار المعنى الذي يدل عليه الحدث وحده، ولا على اعتبار العمل الإعرابي للفعل متمثلاً باللزوم والتعدي وحده. وإنما اختلفت الاعتبارات وتعدَّدت، فاختلفت الأبنية وتنوَّعت.

وأبدأُ بمصادر الفعل الثلاثي المجرّد «فَعُل». فالاستقراء يُظهر أن مصدره الأكثر شيوعاً والأشهر قياساً هو «**فُعُولة**» كالطُّفُولة والبُطُولة والسُّهُولة والخُشُونة. ولكن هذا البناء مع شُهرته وكثرته في مصادر «فَعُل»، إلا أنه لم يختصّ به. وتفسير ذلك أن هذا البناء موضوع على اعتبارين أقواهما بناء الفعل في الماضي، لأن هذا البناء يكاد يكون مختصاً بما كان مصدراً لـ «فَعُل»، وأضعفهما اللزوم، لأن ما جاء من المصادر على هذا البناء وماضيه على غير «فَعُل» فقليل وفعلُه لازم أبداً، نحو: مَرَنَ الشَّيءُ مُرُونةً، وعَزَبَ فُلانٌ عُزُوبةً،

(١٥) قرر مجمع القاهرة أن صياغة «فَعَلان» لمصدر الفعل الثلاثي اللازم، المفتوح العين الدّال على اضطراب وتقلُّب، قياسية. مجلة المجمع ، العدد الأول ص٣٤- ٣٥.

(١٦) قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن المصدر على «فِعالة» يُصاغ قياساً، من جميع أبواب الثلاثي، للدلالة على الحرفة. مجلة المجمع، العدد الأول ص ٣٤.

وبَعَلَ فلانٌ بُعُولةً: تزوَّج، وأبا الرَّجلُ أُبُوّةً: صار أباً، وأمَّتِ المرأةُ أُمُومةً: صارت أُمًّا، وعَفِصَ الطَّعامُ عُفُوصةً: كان فيه مرارةٌ وتقبُّضٌ.

إن هذا التحليل يُظهر أن البناء المصدري «فُعُولة» لم يخضع لقياس مطَّرد، لأن منطق القياس المطرد يقتضي أن يكون البناء المصدري الواحد مختصًّا ببناء فِعلي محدَّد، كما في أبنية مصادر الأفعال فوق الثلاثية المجرّدة، أو أن يكون البناء المصدري مختصًّا بما هو عليه الفعل من اللزوم والتعدِّي، فيكون للأفعال اللازمة أبنية مصدرية محدَّدة، وللأفعال المتعدّية أبنية مصدرية خاصة، أو أن يكون البناء المصدري مختصًّا بدلالة الفعل، فيكون للأفعال ذات الدلالة الواحدة أبنية مصدرية واحدة. كلّ ذلك لم يتحقّق في مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة. ولهذا استحال خضوعها للقياس المطّرد.

والسبب، كما تقدّم، كثرة الاعتبارات التي تحكَّمت بصوغ هذه المصادر. فالمصادر التي على «فُعُولة» مثلاً تحكَّم بصوغها على هذا البناء اعتباران هما بناء الفعل في الماضي واللزوم. والذي دفع إلى هذا الحكم هو كثرة ما جاء من المصادر على «فُعُولة» وماضيه على «فَعُل»، وقلة ما جاء منها على هذا البناء وماضيه على غير «فَعُل»، فاعتبار بناء الفعل في الماضي إذاً قد تحقق في هذا البناء المصدري. ولكن وجود مصادر على «فُعُولة» لما ماضيه على غير «فَعُل» يدفع إلى القول بوجود اعتبار آخر غير بناء الفعل تحكَّم في صوغ هذه المصادر. ولما كانت هذه المصادر أفعالها لازمة أمكن القول بأن اعتبار اللزوم الذي يختصّ به «فَعُل» قد امتدّ إليها، وثبت بذلك وجود اعتبارَي البناء الفعلي واللزوم وتحكمهما معاً في صوغ المصادر التي على «فُعُولة».

أما الحكم بأن اعتبار البناء الفعلي أقوى من اعتبار اللزوم فذلك لأن المصادر التي على «فُعُولة» تغلب على ما ماضيه «فَعُل»، وتقلّ كثيراً في غيره،

ولو كان اعتبار اللزوم هو الأقوى لكان ينبغي أن يكثر هذا البناء فيما ماضيه على «فَعِل أو فَعَل» لازمَين كما كثر فيما ماضيه على «فَعُل».

والبناء القياسي الثاني لمصادر «فَعُل» هو «**فَعالة**»، كالشَّجاعة والوَداعة والصَّلابة والسَّماحة والضَّخامة. وهذا المصدر يُوازن المصدر الأول من الناحية الشكلية، أي من جهة الوزن الموسيقي، وهو أخفّ منه، لأنه مفتوح الفاء والعين، أما «فُعُولة» فمضمومهما، والفتح أخفّ من الضمّ.(١٧) ونظراً لخفّته فقد استُعمل في المصادر التي ماضيها على غير «فَعُل» أكثر من استعمال «فُعُولة» في هذه الناحية.

و«فَعالة» موضوع لما ماضيه على «فَعُل» على اعتبارين هما بناء الفعل واللزوم، لكثرة هذا البناء في مصادر «فَعُل» المختصّ باللازم، وموضوع لما كان مصدراً لغيره على اعتبارين أيضاً، أقواهما اللزوم لأن الغالب على مصادر «فَعِل وفَعَل» التي جاءت على هذا الوزن أن تكون أفعالها لازمة، نحو: بَرِئتُ منه براءةً: تباعدتُ وتخلَّيتُ عنه، وبَشِعَ الطَّعامُ بَشاعةً: صار كَريهاً، وجَهِلَ جَهالةً: جَفا وتَسافَهَ، وبَطِلَ الرَّجلُ في حديثه بَطالةً: هَزَلَ في كلامِهِ، وبَهَا الشَّيءُ بَهاءَةً: حَسُنَ وجَمُلَ، وجَسَرَ يَجسُرُ جَسارةً: شَجُعَ، وجَلَّ يَجِلُّ جَلالةً: عَظُمَ.

والاعتبار الأضعف هو حركة العين في المضارع. وهذا الاعتبار تُحمل عليه المصادر التي جاءت على «فَعالة» وأفعالها متعدّية. ومبرِّر هذا الحكم أن « فَعالة » قد وُضع في مصادر «فَعُل» باعتبار بناء الفعل في الماضي واللزوم، فلما تجاوز إلى مصادر غيره توقَّف اعتبار بناء الفعل في الماضي، واستمرّ اعتبار

(١٧) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ): اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: غازي طليمات وعبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر، دمشق ١٩٩٥. ١: ١٥٢.

اللزوم، ولما تجاوز إلى مصادر الأفعال المتعدية توقَّف أيضاً اعتبار اللزوم، ونهض اعتبار جديد هو بناء الفعل في المضارع، أو حركة العين في المضارع، لأن حركة العين هي التي تحدّد البناء الذي يكون عليه المضارع.

أما كيف نهض هذا الاعتبار الجديد فالأمر له ما يُسوِّغُه، لأن «فَعالة» لما خرج إلى مصادر «فَعِل وفَعَل»، وأصبح محكوماً باعتبار اللزوم، ارتبط بفتح العين في المضارع، لأن اللزوم في «فَعِل» أكثر من التعدي، وفتح العين في مضارع «فَعِل» هو الأصل الغالب. ولهذا جاءت مصادر لـ «فَعِل وفَعَل» المتعدِّيَين على «فَعالة» باعتبار فتح العين في المضارع , نحو: شَهِدَ الشَّيءَ يَشهَدُهُ شَهادةً: عايَنَهُ، وتَبِعَ الشَّيءَ يَتبَعُهُ تَباعةً: سارَ في أثَره، وبَدَهَهُ بالشَّيء يَبدَهُهُ بَداهةً: بَغَتَهُ، وفَجأهُ الأمرُ يَفجَؤُهُ فَجاءةً: بَغَتَهُ ولم يكن يتوقَّعُهُ. واللافت للانتباه أن جميع المصادر التي على «فَعالة»، وأفعالها متعدِّية، كانت قليلة ومضارعها مفتوح العين، ولم أعثر على ما يخالف ذلك.

إذاً ما كان من مصادر الأفعال الثلاثية المجردة على «فَعالة»، وماضيه على «فَعُل»، فهو قياسي وموضوع على اعتبارين هما: بناء الفعل في الماضي واللزوم، وما كان منها على «فَعالة»، وماضيه على «فَعِل أو فَعَل»، فهو سماعي وموضوع على اعتبارين، أقواهما اللزوم، وأضعفهما حركة العين في المضارع.

أما ما كان من الماضي على «فَعِل» فمصدره الأكثر شيوعاً، والأشهر استعمالاً، هو «**فَعَل**»،[١٨] كالفَرَح والأسَف واليَبَس والعَطَش والعَجَب. وهو موضوع على ثلاثة اعتبارات، أقواها بناء الفعل في الماضي، لأن هذا البناء غالب على مصادر «فَعِل» اللازم منه والمتعدّي كـ فَرِح يفرَحُ فَرَحاً، وعَمِل الشَّيءَ يعمَلُه عَمَلاً. والاعتبار الثاني هو اللزوم، لأن «فَعِل يَفعَلُ» لازمه أكثر

(١٨) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤: ٢٢٢٣.

من متعدّيه كما مر، فلما كان ذلك ارتبط بناء هذا المصدر باللزوم، فجاءت بعض المصادر على هذا البناء، وماضيها على غير «فَعِل»، باعتبار لزومها، نحو: شَرُف يَشرُفُ شَرَفاً، وجَلَبَ الجُرحُ يَجلُبُ جَلَباً.(١٩)

أما الاعتبار الثالث، وهو المتعلِّق بمجيء بعض مصادر «فَعَل» المتعدّي على «فَعَل»، فلم أهتَدِ إليه. ولعله يعود إلى موافقة صيغة «فَعَل» النائبة عن اسم المفعول، فقالوا: حَلَبَ الشّاةَ حَلَباً، كما قالوا: شاةٌ حَلَبٌ أي مَحلُوبة، وقالوا: سَرَقَ المتاعَ سَرَقاً، كما قالوا: مَتاعٌ سَرَقٌ أي مَسرُوق، وقالوا: طَلَبَ المالَ طَلَباً، كما قالوا: مالٌ طَلَبٌ أي مَطلوب.

وقد يكون سبب مجيء بعض مصادر « فَعَل » المتعدّي على «فَعَل» هو اشتراك اللازم والمتعدي في المادة اللغوية، فأجروا المتعدّي على اللازم، فقالوا: سَرَقَ المتاعَ سَرَقاً، لأنهم يقولون: سَرِقَ الشَّيءُ سَرَقاً، إذا خَفِيَ وضَعُفَ، وقالوا: طَلَبَ المالَ طَلَباً، لأنهم يقولون: طَلِبَ الشّخصُ يَطلَبُ طَلَباً، إذا تَباعَدَ لِيُطلَبَ.

وأما ما كان من الماضي المجرد على «فَعَل»، وهو أكثر أبنية الأفعال الثلاثية المجرّدة استعمالاً، ومتعدِّيه أكثر من لازمه، فمصدره الأكثر شيوعاً، والأشهر استعمالاً، هو «**فَعْل**». (٢٠) وهو بناء موضوع لمصادر «فَعَلَ» على اعتبارين، أقواهما التّعدّي، وأضعفهما بناء الفعل في الماضي وصيغة اسم الفاعل. ولهذا جاءت على «فَعْل» أغلب مصادر الثلاثي المجرّد «فَعَل» المتعدّي، كالضَّرْب والقَتْل والأكْل والوَعْد والقَوْل والبَيْع والرَّدّ. ولما اقترن هذا المصدر بالتّعدّي، الذي يغلب على أفعاله أن يكون ماضيها على «فَعَل»، ويغلب على اسم الفاعل منها أن يكون على وزن «فاعِل»، أصبح هذا البناء المصدري مرتبطاً أيضاً ببناء الماضي « فَعَل » وصيغة اسم الفاعل «فاعِل»، فجاءت بعض

(١٩) جَلَبَ الجُرحُ يَجلِبُ، بضم اللام وكسرها: أخذَ في الالتِئام.
(٢٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢: ٤٩٠.

مصادر «فَعَل» اللازم على «فَعْل» على اعتبار بناء الماضي وصيغة اسم الفاعل، لا التعدّي، نحو: عَجَزَ يَعجِزُ عَجْزاً فهو عاجِز، وبَطَشَ يَبطِشُ بَطْشاً فهو باطِش، وسَكَتَ يَسكُتُ سَكْتاً فهو ساكِت.

وأما ما جاء من المصادر على «فَعْل»، وماضيه على «فَعِلَ»، فهو محمول على اعتبار التعدّي وصيغة اسم الفاعل، نحو: فَهِمَ الأمرَ فَهْماً فهو فاهِم، وأمِنَ العدوَّ أمْناً فهو آمِن، وجَهِلَ الشَّيءَ جَهْلاً فهو جاهِل. ويُشار إلى أن «فَعْل» مقيس في مصادر «فَعِل» على اعتبار التّعدي، كما هو مقيس في مصادر «فَعَل» المتعدّي.

وأما ما جاء من المصادر على «فَعْل»، وماضيه على «فَعِل» اللازم، وهو من القليل النادر، فمحمول على اعتبار صيغة اسم الفاعل، نحو: حَرِدَ يَحرَدُ حَرْداً فهو حارِد. وأما ما جاء من المصادر على «فَعْل»، وماضيه على «فَعُل» المختص باللازم، فمحمول على اعتبار حركة العين في المضارع، لأن «فَعْل» لما كثر في مصادر «فَعَل» المتعدّي، الذي يغلب على مضارعه أن يكون مضموم العين، تجاوز إلى مصادر «فَعُل» الذي لا يكون إلا مضموم العين في المضارع، نحو: ضَعُفَ يَضعُفُ ضَعْفاً، وظَرُفَ يَظرُفُ ظَرْفاً.

والبناء القياسي الثاني لمصادر «فَعَلَ» هو «**فُعُول**» وهو موضوع على اعتبارين هما اللزوم وصيغة اسم الفاعل، نحو: جَلَسَ يَجلِسُ جُلُوساً فهو جالِس، وقَعَدَ يَقعُدُ قُعُوداً فهو قاعِد، وخَرَجَ يَخرُجُ خُرُوجاً فهو خارِج. فهو بناء مقيس في مصادر «فَعَل» اللازم على اعتبار اللزوم وصيغة اسم الفاعل.

أما مجيء بعض مصادر «فَعَل» المتعدّي على هذا البناء فقليل، ومحمول على صيغة اسم الفاعل، لأن اسم الفاعل لـ«فَعَل» واحد في اللازم والمتعدّي، نحو: شَمَصَ الدّابّةَ شُمُوصاً فهو شامِص، إذا ساقها سوقاً عنيفاً.

وأما ما جاء من المصادر على «فُعُول»، وماضيه على «فَعِل»، فمحمول على صيغة اسم الفاعل، سواء كان لازماً كـ قَدِمَ قُدُوماً فهو قادِم، أم متعدّياً كـ

لَزِمَهُ لُزُوماً فهو لازم. ولا حاجة لحمل اللازم منه على اللزوم، لأن القياس في مصادر «فَعِل» اللازم أن تكون على «فَعَل».

وأما ما جاء من المصادر على «فُعُول»، وماضيه على «فَعُل»، فمحمول على صيغة اسم الفاعل أيضاً، كـ طَهُرَ يَطهُرُ طُهُوراً فهو طاهِر.

وأما بقية مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة القياسية فأغلبها موضوع على اعتبار دلالة الحدث، ويغلب على أفعالها الماضية أن تكون على «فَعَل»، لأن هذا البناء الفعلي لما كثر استعماله تنوَّعت كثيراً دلالاته، وأصبح لكل دلالة بناء مصدري يغلب أن تجيء عليه المصادر. وأبنية تلك المصادر هي:

– «**فِعال**» ويغلب أن تجيء عليه المصادر التي تدل على امتناع أو هِياج، سواء كانت أفعالها لازمة أم متعدّية، نحو: فَرَّ فِراراً، وشَمَسَ شِماساً، ونَكَحَ المرأةَ نِكاحاً. أما ما جاء على هذا البناء من الأصوات فمحمول على الهياج، لأن تلك الأصوات يغلب عليها أن تكون مقترنة بالهياج، نحو: صاحَ صِياحاً، وزَمَرَ زِماراً، وعَرَّ عِراراً. وأما ما جاء على هذا البناء، وليس من باب الامتناع أو الهياج، فموضوع على اعتبار الإعلال، نحو: صامَ صِياماً، وقامَ قِياماً، وغابَ غِياباً، وآبَ إياباً.

– «**فِعالة**» ويغلب أن تجيء عليه المصادر التي تدلّ على الحِرَف والصّنائع والوِلايات، سواء كانت أفعالها لازمة أم متعدّية، وسواء كانت من باب ما ماضيه على «فَعَل» أو«فَعِل»، نحو: تِجارة وسِفارة ووِزارة ووِلاية وإمارة.

– «**فَعَلان**» ويغلب أن تجيء عليه المصادر التي تدلّ على اضطراب أو تقلُّب، نحو: خَفَقان وجَوَلان وغَلَيان ودَوَران وطَيَران. وهذا البناء يختص بما كان ماضيه على «فَعَل» اللازم. ولم يشذّ عنه إلا شَنَأهُ وشَنِئَهُ شَنَآناً فهو من

المتعدي ومن «فَعَل وفَعِل».[٢١] والحَيَدان والمَيَلان منه، لأن فيهما اضطراباً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه.[٢٢]

– «**فُعال**» ويغلب أن تجيء عليه المصادر التي تدلّ على الصوت، كالعُواء والنُّباح والبُغام، أو الدّاء كالسُّعال والدُّوار والكُباد. فهو مقيس في الأصوات والأدواء، ومختص بما كان ماضيه على «فَعَل». أما ما جاء من المصادر على هذا البناء، وليس من باب الأصوات أو الأدواء، فموضوع على اعتبار بناء الفعل في الماضي، سواء كان لازماً أم متعدّياً، نحو: مَزَحَ مُزاحاً، وسألتُهُ سُؤالاً.

– «**فَعِيل**» ويُشارك «**فُعالاً**» في الدلالة على الأصوات، كالنَّقِيق والأزِيز والهَدِير والزَّفِير. ويكثر في المضعَّف، كما يكثر «فُعال» في المعتلّ اللام.[٢٣] وكما أن «فَعِيلاً» مقيس في الأصوات فهو مقيس أيضاً فيما دلّ على سَير، كالرَّحِيل والدَّبِيب. وهو مختص بما كان ماضيه على «فَعَل» اللازم.

هذه حال مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة، التي وجد النّحاة أنها تقترب من القياس. وقد لُوحظ أن القياس لم يطّرد فيها لأنها وُضِعت وفق اعتبارات مختلفة، على حين اطّرد القياس في مصادر الأفعال فوق الثلاثية المجرّدة، لأنها وُضِعت وفق اعتبار واحد هو بناء الفعل في الماضي.

يُستخلص مما سبق أن المصدر الواحد قد يكون محكوماً لدى الوضع بأكثر من اعتبار، وهذه الاعتبارات تتفاوت قوةً وضعفاً بحسب الباب الذي ينتمي إليه الفعل.

ويُشار إلى أن الفعل الواحد قد يكون له أكثر من مصدر، ولكن المصدر الأكثر استعمالاً هو الموضوع على أساس الاعتبار الأقوى. فالفعل اللازم

(٢١) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢: ٤٩٠.

(٢٢) ذهب سيبويه إلى أن مجيء هذين المصدرين على «فَعَلان» شاذّ، لعدم دلالتهما في رأيه على الاضطراب والتقلّب. يُنظر سيبويه: الكتاب ٤: ١٥.

(٢٣) ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٤: ٢٢٢٤.

«سَكَتَ» مثلاً له مصدران هما: السَّكْت والسُّكُوت. الأول موضوع في مصادر «فَعَل» اللازم على اعتبار بناء الفعل في الماضي وصيغة اسم الفاعل، وهو اعتبار ضعيف لأن الغالب على «فَعْل» أن يكون مختصاً بمصادر «فَعَل» المتعدي، والثاني موضوع في مصادر «فَعَل» اللازم على اعتبار اللزوم، وهو اعتبار قوي لأن الغالب على «فُعُول» أن يكون مختصاً بمصادر «فَعَل» اللازم. ولهذا فالسُّكُوت في مصادر «سَكَتَ» أكثر استعمالاً من السَّكْت، لأنه موضوع على الاعتبار الأقوى، إلى درجة أنه صيَّر «السَّكتَ» كالمهجور. ويبدو أن مجمع القاهرة قد اتجه، في المعجم الوسيط، إلى الاكتفاء بذكر المصدر الأكثر شهرة واستعمالاً، ففي هذا المثال أورد السُّكوت مصدراً لـ «سَكَتَ» وأهمل السَّكْت.(٢٤)

والذي يُلاحَظ على مصادر الأفعال الثلاثية المجرّدة القياسية أن لظاهرة التعدّي واللزوم دوراً مهماً في التحكّم بأبنيتها، بدليل أن بعض الأبنية غلب عليه الاختصاص بالمتعدّي، وبعضها غلب عليه الاختصاص باللازم، وفق ما تبيَّن سابقاً.

والجدير بالذكر أن مصادر الأفعال اللازمة أكثر حروفاً من مصادر الأفعال المتعدّية، وكأنهم جعلوا الزيادة في حروف البناء اللازم كالعوض من التعدّي.(٢٥)

توزّع المصادر الثلاثية عامةً على اللزوم والتعدّي

ظهر سابقاً أن لمسألة اللزوم والتعدّي دوراً أحياناً في تحديد شكل البناء الذي يكون عليه المصدر. وقُلتُ أحياناً لأن التَّعدي واللزوم ليس الاعتبار الوحيد، الذي يتحكَّم بصوغ المصادر الثلاثية. ولو كان الأمر كذلك لكان يُفترَض أن تكون أبنية مصادر اللازم تختلف عن أبنية مصادر المتعدّي، إلا

(٢٤) المعجم الوسيط مادة (سكت).

(٢٥) ابن يعيش: شرح المفصل ٦: ٤٧.

أن وجود الاعتبارات الأخرى هو الذي جعل أبنية مصادر المتعدي واللازم تتشابه أحياناً.

ولكن مع وجود هذا التشابه بين بعض هذه الأبنية فإن الاستقراء يُظهِر أن العقلية اللغوية العربية أرادت أن تُميِّز بين مصادر اللازم ومصادر المتعدّي. بدليل أن ذلك قد تحقّق عندما كان اعتبار التعدّي واللزوم هو الأقوى من بين الاعتبارات التي تحكّمت في صوغ المصادر.

وهذه الصفحات مخصّصة لعرض أبنية المصادر الثلاثية السماعية، المشتركة بين اللازم والمتعدّي، والأبنية المختصة بكلّ منهما. ومنهج العرض يقوم على ذكر كل من بناءَي الفعل الثلاثي المجرد «فَعَل وفَعِل»، مصحوباً بأشهر أبنية مصادره، لبيان اختلاف الأبنية المصدرية بحسب لزوم الأفعال وتعدّيها. أما الفعل الثلاثي «فَعُل» فلا حاجة لعرض مصادره، لأنه مختص بالأفعال اللازمة فقط.

فالثلاثي المجرّد «فَعَل» يُستعمل لازماً ومتعدّياً. أما مصادره فقد تجيء في اللازم والمتعدّي على بناء واحد، وقد ينفرد كل من اللازم والمتعدّي بأبنية مصدرية خاصة، وفق ما هو مبيَّن في هذه الجداول:

أبنية مصادر «فَعَل» المشتركة بين اللازم والمتعدي	
فَعْل: عَجَزَ عَجزاً، وضَرَبَهُ ضَرباً.	**فُعال**: مَزَحَ مُزاحاً، وسألَهُ سُؤالاً.
فِعْل: فَسَقَ فِسْقاً، وذَكَرَهُ ذِكْراً.	**فَعالة**: غَزَرَ الماءُ غَزارةً، ونَصَحَ له الوُدَّ نَصاحةً.
فُعْل: مَكَثَ مُكْثاً، وشَغَلَهُ شُغْلاً.	**فِعالة**: عَمَرَ المنزلُ عِمارةً، وضافَهُ الهَمُّ ضِيافةً.
فَعَل: جَلَبَ الجُرحُ جَلَباً، وسَرَقَ المتاعَ سَرَقاً.(٢٦)	

(٢٦) هذا البناء نادر في مصادر «فَعَلَ»، ومقيس في مصادر «فَعِلَ». وجلَبَ الجُرحُ: أخذ في الالتئام.

فَعِل:[٢٧] حَلَفَ حَلِفاً،وخَنَقَهُ خَنِقًا.		**فَعِيلة**: نَمَّ نَمِيمةً، وخَدَعَهُ خَدِيعةً.
فَعْلة:[٢٨] خابَ خَيبةً، ودَعَوتُهُ دَعوةً.		**فُعْلان**: رَجَحَ العَقلُ رُجْحاناً، وشَكَرتُهُ شُكْراناً.
فِعْلة:[٢٩] رَقَّ رِقّةً، وحَماهُ عن الطَّعامِ حِمْيةً.		**فُعَل**:[٣٠] سَرَى القَومُ سُرًى، وهَداهُ إلى الحَقِّ هُدًى.
فَعال:ذَهَبَ ذَهاباً، وقَضَى الحاجةَ قَضاءً.		**فُعُول**: حَلَّ في المكانِ حُلُولاً، وجَحَدَ النِّعمةَ جُحُوداً.
فِعال: آبَ إياباً، وبَنَى البَيتَ بِناءً.		

أبنية مصادر «فَعَل» المختصة بالمتعدي		
فِعَل: قَراهُ قِرًى.		**فِعِلاّن**: عَرَفَهُ عِرِفّاناً.
فَعْلَى: شَكاهُ شَكْوَى.		**فَعِيلِيّة**: ولَدَتِ الطِّفْلَ وَلِيدِيّةً.
فِعْلَى: ذَكَرَهُ ذِكْرَى.		**فُعُولِيّة**: خَصَّهُ خُصُوصِيّةً.
فُعْلَى: رَجَعَهُ رُجْعَى.		**فُعْلِيّة**: حَقَرَهُ حُقْرِيّةً.
فُعُلَّى: غَلَبَهُ غُلُبَّى.		**فُعَلْنِية**:سَحَفَ رأسَهُ سُحَفْنِيةً.[٣٢]
فِعِّيلَى: حَثَّهُ حِثِّيثَى.		**فُعْلَل**: سادَ قَومَهُ سُودَداً.
فَعْلان: لَواهُ لَيّاناً.[٣١]		**فُعْلُل**: سادَ قَومَهُ سُؤْدُداً.
فِعْلان: حَرَمَهُ حِرْماناً.		**فَعَلُوت**: مَلَكَ الشَّيءَ مَلَكُوتاً.

(٢٧) وهو بناء نادر في مصادر «فَعَلَ».

(٢٨) وهو بناء قليل في مصادر «فَعَلَ» الأصلية، ومقيس في مصادر المرّة.

(٢٩) وهو بناء قليل في مصادر «فَعَلَ» الأصلية، ومقيس في مصادر النوع.

(٣٠) قيل: ليس في مصادر ما هو على «فُعَل» إلا الهُدى والسُّرى. الأستراباذي: شرح الشافية ١: ١٥٧. وذكر أبو حيان: البُكَى. أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢: ٤٨٧.

(٣١) والفَعْلان نادر في أبنية المصادر.

والذي يُلاحظ على هذه المصادر أنها إن لم تكن من النادر فهي من القليل. وكأنهم عدلوا عن معظمها إلى «الفَعْل» الذي هو البناء المقيس في مصادر «فَعَلَ» المتعدي.

أبنية مصادر «فَعَل» المختصة باللازم		
فُعُل: حَلَمَ حُلُماً.		**فُعَلاء**: غَلا غُلَواءً.
فُعْلة: قَدَرَ قُدْرةً.		**فِعَلاء**: خالَ خِيَلاءً.
فَعِيل: وَجَبَ القَلْبُ وَجِيباً: خَفَقَ.		**تَفْعِلة**: حَلَّ تَحِلّة.
فُعالة: دَعَبَ دُعابةً: مَزَحَ.		**تَفْعُلة**: هَلَكَ تَهْلُكة.
فعُّول: صارَ الأمرُ إلى كذا صَيُّوراً: رَجَعَ.		**فَعْلِيّة**: زَها زَهوِيّة.
فُعُولة: فَسَحَ له في المجلس فُسُوحةً.		**فِعِّيلاء**: هَجَرَ في نَومِهِ هِجِّيراءً: هَذَى.
فَعَلان: عَدا الفَرَسُ عَدَواناً.		**افعِيلاء**: هَجَرَ في نَومِهِ اهجِيراء: هَذَى.
فَعِلان: نَسَمَتِ الرِّيحُ نَسِماناً.		**مَفْعُولاء**: حَلَفَ مَحْلُوفاءً.
فَعَلَى: جَمَزَ البَعِيرُ جَمَزَى.		**مَفْعلة**:(مثلث العَين): قَدَرَ مَقْدرةً.
فَعْلاء: هَلَكَ هَلْكاءً.		**فَعْلُولة**: بانَ بَيْنُونةً.

وهذه المصادر المختصّة بـ «فَعَلَ» اللازم شأنها شأن سابقتها، فهي من النادر أو القليل. وكأنهم عدلوا عن معظمها إلى الأبنية المقيسة في مصادر «فَعَلَ» اللازم.

والذي يُلاحَظ على أبنية المصادر المختصّة بـ «فَعَلَ» اللازم أو المتعدّي، بوجه عام، أن ما انتهى من المصادر بألف التأنيث المقصورة فهو من الأبنية

(٣٢) سحَف رأسَهُ: حَلَقَهُ.

المختصة بالمتعدّي، باستثناء « فَعَلَى » لاختصاصه باللازم ، وما انتهى من المصادر بألف التأنيث الممدودة فهو من الأبنية المختصّة باللازم.

وما انتهى من المصادر بتاء التأنيث الزائدة فهو من الأبنية المختصّة بالمتعدّي، إذا كان مضموم الفاء، وهو من الأبنية المختصة باللازم إذا كان مفتوح الفاء.

كل مصدر زيد في آخره تاء مبسوطة فهو من الأبنية المختصّة بالمتعدّي.

والجدير بالذكر أن الأبنية المصدرية المختصّة باللازم أكثر تنوّعاً، وأشهر استعمالاً، من الأبنية المختصة بالمتعدّي. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن المصادر المختصة معظمها ليس من المألوف المستعمل، واللازم فيما ماضيه على «فَعَلَ» أقل من المتعدّي، فكأنهم توسَّعوا في استعمال الأبنية النادرة مع القليل، واكتفوا باستعمال البناء المقيس «فَعْل»، والأبنية الخفيفة والمشهورة، مع الكثير الذي هو المتعدّي.

والملاحظة الأخيرة أن أبنية مصادر «فَعَلَ» المختصة، سواء كانت مختصة باللازم أم المتعدّي، تتصف عمومًا بكثرة حروفها، وغرابة استعمالها، وقلّة ما جاء عليها من المصادر. ولعلها مما بقي من لهجات القبائل التي خضعت للتهذيب والاصطفاء.

والثلاثي المجرّد «فَعِل» يُستعمل لازماً ومتعدّياً. أما مصادره فقد تجيء في اللازم والمتعدّي على بناء واحد، وقد ينفرد كل من اللازم والمتعدّي بأبنية مصدرية خاصة، وفق ما هو مبيَّن في الجداول:

أبنية مصادر «فَعِل» المشتركة بين اللازم والمتعدي		
فَعْل:حَرِدَ حَرْداً، وسَمِعَهُ سَمْعاً.(٣٣)		**فِعْلة**: حَمِسَ الرّجلُ حِمْسةً، وخافَهُ

(٣٣) وهو بناء نادر في مصادر اللازم، ومقيس في مصادر المتعدي.

فِعْل: رَوِيَ رِيًّا، وحَفِظَهُ حِفظاً.		خِيفةً.[٣٥]
فُعْل: سَقِمَ سُقْماً، وشَرِبَهُ شُرْباً.		**فُعْلة**: قَوِيَ قُوَّةً، ولَقِيَهُ لُقْيةً.
فَعَل: فَرِحَ فَرَحاً، وعَمِلَهُ عَمَلاً.		**فَعال**:نَشِطَ نَشاطاً، وضَمِنَهُ ضَماناً.
فِعَل: شَبِعَ شِبَعاً، رَضِيَهُ رِضًا.		**فُعُول**:قَدِمَقُدُوماً،ولَزِمَهُ لُزُوماً.[٣٦]
فَعْلة: شَهِيَ الطَّعامُ شَهوةً، ورَحِمَهُ رَحْمةً.[٣٤]		**فَعالة**: نَدِمَ نَدامةً، وسَئِمَهُ سآمةً.

أبنية مصادر «فَعِل» المختصة بالمتعدي		
فُعَل: لَقِيَهُ لُقًى.		**فُعالة**: فَجِئَهُ الأمرُ فُجاءةً.
فَعْلان وفَعَلان: شَنِئَهُ شَنْآناً وشَنَآناً.[٣٧]		**فَعُول**: قَبِلَهُ قَبُولاً.
فِعْلان: لَقِيَهُ لِقْياناً.		**فَعالِية**: فَهِمَهُ فَهامِية.
فِعال: سَفِدَ الذَّكَرُ الأنثى سِفاداً.		**فَعَلُوت**: رَغِبَهُ رَغَبُوتاً.
فِعالة: وَرِثَهُ وِراثةً.		**فَعَلُوتا**: رَحِمَهُ رَحَمُوتا. [٣٨]

والذي يُلاحَظ على أبنية مصادر «فَعِلَ» أنها إما مشتركة بين اللازم والمتعدي، وإما مختصّة بالمتعدّي، وليس منها ما يختصّ باللازم.

(٣٤) وهو بناء نادر في مصادر اللازم، وقليل في مصادر المتعدي، ومقيس في مصادر المرة. وشَهِيَ الطعام: أصبح شَهِيًّا.

(٣٥) وهو بناء نادر في مصادر اللازم، وقليل في مصادر المتعدي، ومقيس في مصادر النوع. وحَمِسَ الرجلُ: صَلُب في الدِّين والقتال.

(٣٦) وهو بناء مقيس في مصادر اللازم، وقليل في مصادر المتعدي.

(٣٧) وهما مصدران لم يُسمع غيرهما على هذين البناءين في مصادر «فَعِل».

(٣٨) الأبنية الثلاثة الأخيرة من الأبنية المصدرية الغريبة والنادرة.

فأما الأبنية المشتركة بين اللازم والمتعدّي فأغلبها يتصف بالخفّة وكثرة التّداول، ومعظمها مُستَعمل في مصادر «فَعَلَ» المشتركة أيضاً بين اللزوم والتعدّي. وأما الأبنية المختصّة بمصادر «فَعِلَ» المتعدّي فمعظمها من الغريب أو الشاذ أو النادر أو القليل الاستعمال.

وقد ظهر سابقاً أن «فَعَلَ» متعدّيه أكثر من لازمه، وأن أبنية مصادره المختصّة باللازم أكثر تنوّعاً، وأشهر استعمالاً، من الأبنية المختصة بالمتعدّي. أما هنا فقد انقلب الحكم، إذ إن «فَعِلَ» لازمه أكثر من متعدّيه، وأبنية مصادره المختصّة بالمتعدّي كثيرة ومتنوّعة، في حين ليس له مصادر مختصّة باللازم. وهذا يُؤيِّد ما تقرَّر سابقاً من أن المصادر المختصة معظمها ليس من المألوف المستعمل، والتعدّي فيما ماضيه على «فَعِلَ» أقل من اللزوم، فكأنهم توسَّعوا في استعمال الأبنية النادرة مع القليل، واكتفوا باستعمال البناء المقيس «فَعَل»، والأبنية الخفيفة والمشهورة، مع الكثير الذي هو اللزوم هنا.

ويُستخلص من ذلك أن البناء الفعلي «فَعَلَ»، الذي يكثر فيه المتعدّي، تكثر في مصادره الأبنية المختصّة باللازم، وأن البناء الفعلي «فَعِلَ»، الذي يكثر فيه اللازم، تكثر في مصادره الأبنية المختصّة بالمتعدّي. ولما كانت الأبنية المختصة تتصف، بوجه عام، بالغرابة أو الشذوذ أو النُّدرة أو قلة الاستعمال، فكأن كثرتها وتنوعها جُعلت دليلاً على قلة اللزوم فيما ماضيه على «فَعَلَ»، وقلة التعدّي فيما ماضيه على «فَعِلَ».

*****

يُستنتج مما سبق أن للتعدي واللزوم أثراً في تنوع المصادر الثلاثية، بدليل وجود أبنية مصدرية تختص باللازم، وأبنية تختص بالمتعدّي، وأخرى تكثر في أحدهما دون الآخر إلى درجة الاقتراب من القياس. إذاً فالتعدي واللزوم هما من

الاعتبارات التي تحكَّمت بصوغ الأبنية المصدرية، في مراحل وضع اللغة، إلا أن لاعتبار خفة البناء المصدري أثراً أيضاً في التحكُّم بصوغ المصادر الثلاثية، لأن أكثر المصادر الثلاثية استعمالاً جاءت على أبنية خفيفة، هي: فَعْل وفِعْل وفُعْل وفَعَل وفَعْلة وفِعْلة وفَعال وفَعالة. وهذه الأبنية تجيء عليها المصادر من جميع أبواب الفعل الثلاثي المجرّد، اللازم منه والمتعدّي.